مـن أجـل أن لا يـكـون مستـقبـلـها كـحـاضـرهـا

المـــــرأة الـعـــراقـيـــة تـــقـــاوم الـتـغـيـيـب

هذه الورقة سوف تقرأ في الندوة التي ستقيمها "المدى" في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت المقبل المصادف الثامن عشر من الشهر الجاري، بمشاركة نخبة الباحثات والباحثين في شؤون المرأة. الندوة التي ستعقد في مبنى الجريدة، تحت عنوان "من أجل أن لا يكون مستقبلها كحاضرها" مخصصة للبحث في وضع المرأة العراقية اليوم خاصة في ظلّ التصريحات الرسمية الأخيرة التي تعمّق خوفنا مما يحمله المستقبل للمرأة التي تحملت طويلاً وزر أخطاء وخطايا الساسة وحروبهم العبثية. كما تأتي لبحث القلق المتزايد الذي أطلقته توصيات "لجنة النهوض بالمرأة" والقاضية بفرض زيّ معيّن على المرأة، إمعاناً في تقييد حريتها المقيدة سلفاً.

احمد عبد الحسين

تأسستْ الدولة العراقية الحديثة بغياب المرأة، وجرتْ انقلابات وخيضتْ حروب بغيابها، وتحطمت هذه الدولة واحتلتْ وجرى بعثها بمشقة وبشكل مشكوك فيه، ويراد للمرأة أن تكونَ غائبة عن ذلك كله.

لم تكن المرأة صاحبة قرار، وإذا استثنينا امتياز العراق الوحيد في كونه أول دولة عربية تستوزر امرأة "هي نزيهة الدليمي نهاية الخمسينات" فإن العراق كان دولة ذكورية بامتياز، بسبب نمط الحكم الذي جعل من الدولة كلها أشبه بثكنة عسكرية مستعدة أبداً لخوض حروب داخلية وخارجية أو لقمع فتن واحتجاجات. وفي الثكنة العسكرية ليس للنساء عادة إلا الدور التقليديّ المتمثل في شدّ أزر المحاربين والسهر على راحتهم وتعداد أبنائهنّ من مات منهم ومن بقي، والحزن المديد العميق الذي يجب عليهنّ كتمانه.

ليست الدولة. الثكنة هي السبب الأوحد لتغييب المرأة، وإنْ كان هو السبب الأرأس، هناك أيضاً أنماط التديّن الرسمي والشعبيّ على السواء، التي فعلتْ فعلها في وضع المرأة داخل إطار من العسير كسره أو الخروج منه، أطار لم تصنعه تشريعات دينية فحسب، بل أعمق من ذلك، فقد كان مصنوعاً من أمثولات و"حكم" وشواهد نثرية وشعرية تورد موارد المسلمات، وهي ذات مفاعيل أخطر بكثير من بعض تفسيرات أو الموادّ الفقهية، لأن هذه الأمثولات سرتْ في الجسد الاجتماعيّ سريان النار في الهشيم، مترددة على كل لسان حتى باتت ذات سمة وثوقية لا يرقى إليها الشكّ، فالعبارات التي تتحدث عن نقصان المرأة إيماناً وعقلاً وحظاً، ظلتْ صامدة وشغالة حتى مع توفر أمثلة لنساء أثبتن بهتان المقولة التي نسبتْ طوراً إلى الرسول وطوراً آخر إلى الإمام عليّ وأطواراً أخرى كانت تلقى هكذا بوصفها حكمة مجهولة القائل.

وإذا كان التديّن الشعبيّ والرسميّ قد شوّه صورة المرأة، يعضّده تراث شفويّ مكوّن من أمثولات زائفة، فإن العُرف كان أقوى من الجميع، والعرف مستقى من اجتماع التديّن بالطبيعة القبلية التي تحكم العراق، وهي طبيعة ما إن تخفتْ في آن حتى يعاد استنهاضها من قبل القوى الحاكمة، فجميعنا يعرف أن القبلية شهدت فترتي انحسار، الأولى بعد ثورة تموز ١٩٥٨، والثانية في سبعينيات القرن الماضي، وكلتاهما حدثتا بسبب امتداد نفوذ اليسار السياسيّ في المجتمع العراقيّ، لكنْ لم يقيّض لكلتا المرحلتين أن تأخذا مداهما كاملاً، انقلاب شباط ١٩٦٣ أجهز على حزمة مكاسب حققتها المرأة في العهد الجمهوريّ الأول، فيما تكفلتْ سلطة البعث ذات الثقافة الملفقة من ممالأة للدين وعشائرية وبداوة وعسكرتاريا صارخة، بتبديد كلّ أمل في التخفيف من عُرف طالما كان يقف موقفاً عدائياً تجاه قضايا التحرر بعامة وحرية المرأة على الخصوص.

الديكتاتورية والحروب الكثيرة التي خاضها العراق أخرست كلّ الأصوات المطالبة بإنصاف المرأة قانونياً واجتماعياً، كانت السلطات منشغلة بأمور أهم من "قضية ثانوية" كهذه، انشغال السلطات سمح لتراجع القانون أمام سلطات العرف والقبلية التي ملأت الفراغ بقوانينها الخاصة. وكان ذلك كله يتم بعلم الدولة ورضاها، الأمر الذي بلغ ذروته في سنوات الحصار وإعلان "الحملة الإيمانية" التي شهدتْ تحالفاً بين السلطة وقوى الارتكاس الديني، وفي تحالف كهذا كانت المرأة أكبر الخاسرين، ضحية لجرائم "غسل العار" أو ضحية لجشع أثرياء ومتنفذين استغلوا الوضع الاقتصادي المزري، فهي أصبحتْ إحدى اثنتين: إما عارا يتوجب غسله أو جارية تباع بسعر بخس في سوق نخاسة.

المرأة الغائبة "بل المغيّبة قسراً" عن صنع القرار، كانت ضحية قرارات الرجال الذين يخوضون الحروب وينتهجون العنف، لكنّ القسوة تتمثل في أن هذه الحروب كانتْ تخاض باسمها "دفاعاً عن شرف العراقية الماجدة"، فكما أن الرجل وضع شرفه كله في عهدة المرأة وخيّرها بين الحفاظ عليه أو القتل، فقد حمّلتْ السلطات المرأة وزر هذه الحروب بجعلها أيقونة لها. كأنما لم يستطع الرجل حمل مسؤولية شرفه الشخصيّ ولم تستطع الدولة تحمّل مسؤولية إشعالها الحرب، ألقي ذلك كله على عاتق المرأة العراقية التي وجدتْ نفسها مسؤولة عن عائلتها في غياب الزوج أو الأبناء، ومحاصرة بنظام حديديّ مصمم لاستعبادها، نظام هو نتاج خبرة قرون من العسف والازدراء.

بعد الزلزال العراقيّ عام ٢٠٠٣ المحمّل بوعود الديمقراطية والدولة المدنية، شهدنا انفراجاً نسبياً في وضع حق المرأة، على الأقل في البُنى الفوقية كبعض القرارات والتشريعات، رغم أن العهد الجديد ابتدأ بمحاولة الحكام الجدد "مجلس الحكم الانتقالي" إلغاء قانون الأحوال الشخصية، إلا أن الصورة تغيرت كثيراً، فعلى الأقل أصبحتْ قضية المرأة وحقوقها موضوعاً دائماً لنقاش علنيّ فاعل بين قوى المجتمع المدني، وفي الإعلام، كما في البرلمان وسائر مؤسسات الدولة.

إذا كان لنا أن نعدّ الحراك المدني والإعلامي هذا، إنجازاً "وهو في اعتقادنا كذلك" فإنه إنجاز غير مكتمل، فمع شيوع المدّ الدينيّ الشعبويّ، واختراق الاحتراب الطائفي لجسد المجتمع طولاً وعرضاً، كانت المرأة منذورة لدورها التقليديّ الألفي في مراقبة رجالهنّ يتصارعون، والاستسلام لقدرها في أن تكون عباءة سوداء تحنو على جثة، أو أرملة تعاني من تقاليد غير مكتوبة تضع الأرملة في صورة جاهزة سلفاً، أو مجبرة على تكييف وضعها، عملها وزيّها وسائر شؤونها وفقاً لما تمليه قوى الارتكاس الدينيّ المسلحة بالبنادق والكواتم، كما هي مسلحة بسلاح أمضى يتمثل في صمت السلطات عنها، وهي قوى تقاسمت العراق مع الساسة الجدد: المال والسلطة لكم، والشارع لنا.

أخطر ما يمكن أن يحدث لمجتمع هو أن تحكمه عقائد لا يستطيع أحد انتقادها أو التشكيك بها، صاحب العقيدة يستل يقينه لا من صحة العقيدة بل من إقرار عامة الناس بها، فهو قد وجد له جمهوراً جاهزاً لم يتعب نفسه في تثقيفه، كل ما عليه هو التكلم باسمه، وهكذا كان، فالقوى الإسلاموية الفاعلة في الشارع العراقيّ كان من مصلحتها أن تظلّ صورة المرأة على حالها، فقد شهدنا خلال سنوات الاقتتال الأهلي ازدياد جرائم ما يسمى بـ"غسل العار"، في سنة ٢٠٠٨ تحدثت إحصائية عن ٢٥ جريمة من هذا النوع شهرياً في مدينة البصرة وحدها، أورد هنا تصريحاً لضابط كبير في شرطة البصرة أدلى به في نهاية العام ٢٠٠٧ "إن مرتكبي هذه الجرائم البشعة هم عصابات منظمة تعمل تحت عباءة الدين لنشر تعاليم إسلامية، لكنهم بعيدون عن هذا الدين. يُحاولون فرض نمط من الحياة بمنع ارتداء المرأة لما يدعون أنه الزي الغربي أو إجبارها على ارتداء الحجاب".

وفي كردستان أيضاً بلغ الأمر حداً أثار منظمات دولية كثيرة وأصبح مدار حديث الإعلام لوقت طويل.

الأمثلة كثيرة على تضييق هؤلاء الإسلامويين على المرأة لكني أورد شهادة نشرت في وكالة "IRIN" العام ٢٠٠٧ لمواطن اسمه حنا يوسف وعمره ٤٣ سنة، يقول فيها: "عاشت عائلتي في البصرة على مدى أجيال... لكن العنف الطائفي أجبرنا على هجر مدينتنا وترك ذكرياتنا وراءنا. إن مشكلتي بدأت منذ شهر عندما أوقفني مسلحون وأنا أمشي مع زوجتي وسألوها بشأن ملابسها ولماذا لا ترتدي الحجاب. تعرضنا لضرب مبرح ذاك اليوم، وعندما أخبرتهم نحن مسيحيون، هددوني بالقتل إن لم أحترم الإسلام في المدينة!".

كان على التمثيل النسوي في البرلمان أن يعطي دفقة أمل بتغيير الصورة لولا أن أصواتهنّ ظلت خافتة بسبب ولاء البرلمانيين عموماً لزعماء الكتل، وانقسام البرلمانيات أنفسهن بسبب الصراع السياسيّ الذي كان ولم يزل مشتعلاً. والخلاصة أن وضع المرأة بعد التغيير لا يكاد يختلف عن وضعها قبله إلا في حدود ضئيلة أشرنا لها، فممارسات من قبيل غسل العار، والنهوة، والاغتصاب المشرعن "أي الزواج القسري"، وضرب الزوجة، وحبس البنت عن الزواج للاستفادة من راتبها إذا كانت ذات راتب، والتضييق على سفرها، وإجبارها على ارتداء زي مخصوص، وغيره الكثير ما زال على حاله، ولم تثلم منه شيئاً كل الشعارات عن مجتمع مدني وديمقراطية وقانون وحقوق إنسان.

في الأيام القليلة الماضية فجّرتْ وزيرة المرأة السيدة ابتهال الزيدي قنبلة من العيار الثقيل بتصريحات أقل ما يقال عنها إنها تهدم حتى القليل الذي أنجزته المرأة بعد التغيير، وقد تزامنت هذه التصريحات مع توصيات لما يسمى "لجنة النهوض بالمرأة" من شأنها أن تفرض على المرأة زياً معيناً، ووضعتْ قائمة بالممنوعات من بينها الألوان البراقة والثياب المزركشة، بل وصل الأمر إلى حدّ منع المرأة من لبس الحذاء الخفيف. الغريب أن القوى التي حكمتْ وتحكم العراق تعمد دائماً إلى تحويل الدولة على صورتها تماماً، مبتدئة بالمرأة ربما لأنها كما يقول شاعرهم "أضعف خلق الله إنساناً!"، فحين حكم العسكر جعلوا العراق ثكنة كبيرة وجعلوا من المرأة حبيسة هذه الثكنة وأودعوها شرفهم الشخصي للحفاظ عليه مقابل الإبقاء على حياتها، وحين حكم المتدينون أرادوا جعل العراق مسجداً "أو ربما حسينية"، والمرأة عليها أن تراعي حرمة المكان المقدس هذا، في زيّها وتصرفاتها و.. نوع حذائها.

الدولة التي تأسست بغياب المرأة، تولد الآن من جديد في ظل قمع المرأة، فما الذي تغيّر؟ أشك أحياناً بأننا أبناء وورثة العراقيين القدماء الذين كتبوا على لوح طيني هذه الحكمة المشعة "المرأة مستقبل الرجل".

هل المرأة مستقبلنا؟ وإذا كان مستقبلنا على هذا النحو من القتامة، وإذا كنا نزدري مستقبلنا ونحتقره كما هو حاصل الآن، فلا عجب إن كان حاضرنا قاتماً هو الآخر، والآفاق كلها مغلقة في وجوهنا. ولكننا مصرون على فتح النوافذ والآفاق.

كاريكاتير

■ عادل صبري

الإضراب.. مشروع

حسين عبدالرازق

بصرف النظر عن مدي نجاح الدعوة للإضراب يوم السبت الماضي، فقد كشفت الدعوة والمواقف المختلفة منها عن وجود خلافات في وجهات النظر بين الأحزاب والقوي السياسية والاجتماعية، لا تقف عند حدود التقديرات المختلفة للأوضاع داخل البلد وإيجابيات وسلبيات الإضراب، ولكنها تمتد إلي ما يمكن أن نعتبره صراعا وانحيازا طبقيا.

فالذين دعوا للإضراب «أو العصيان المدني» أو أيدوه وقرروا المشاركة فيه، هي أحزاب اليسار «حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي - وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي - والحزب الشيوعي المصري - والحزب الاشتراكي المصري» ومعهم من يصنفون أنفسهم كيسار تروتسكي «الاشتراكيون الثوريون» وبعض الأحزاب الوسطية «حزب غد الثورة - وحزب العدل»، وكذلك الحركات والتحالفات الثورية والتي يمكن تصنيف كثير منها كيسار بالمعني العام للكلمة (حركة ٦ أبريل - ائتلاف شباب الثورة - اتحاد شباب الثورة - شباب الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي - شباب حزب الجبهة - تحالف القوي الثورية - ثورة الغضب الثانية - شباب من أجل العدالة والحرية - تحالف الثورة مستمرة - المبادرة الوطنية لحماية الثورة.. إلخ».

وتحددت مطالبهم التي من أجلها تمت الدعوة للإضراب في عشرة مطالب هي:

- التسريع بانتخابات الرئاسة «قبل الدستور» وتسليم السلطة للمدنيين.
- عودة القوات المسلحة إلي ثكناتها.
- إقرار قانون لمحاكمة المتورطين في قتل الثوار منذ قيام الثورة في ٢٥ يناير ٢٠١١ وحتي مذبحة بورسعيد، سواء كانوا من القوات المسلحة أو الشرطة، وأيا كانت مناصبهم.
- تشكيل حكومة إنقاذ وطني ثورية تدير المرحلة الانتقالية منذ فتح باب الترشيح لانتخابات الرئاسة، بعيدا عن الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١.
- إقرار قانون إعادة هيكلة وزارتي الداخلية والإعلام.
- عدم تضمين الدستور المقبل أو إقرار أي قوانين تمنح أي امتيازات للمجلس الأعلي للقوات المسلحة.
- إقرار قانون محاكمة الوزراء.
- إقرار قانون لتحديد الحدين الأقصي والأدني للأجور والحد الأدني للمعاشات.
- تثبيت العمالة المؤقتة وضمان حقوقها في عمل مستقر وضمانات اجتماعية ملائمة.
- ضم أموال الصناديق الخاصة إلي الموازنة العامة للدولة.

بالمقابل فقد وقف ضد الدعوة للإضراب قوي سياسية تنتمي للنظام القديم «الذي مازال قائما رغم خلع رئيسه وبعض معاونيه» وقوي سياسية يمينية وممثلو الفئات الرأسمالية.

فالقوي السياسية التي عارضت «الإضراب» تشمل «المجلس الأعلي للقوات المسلحة» الذي هدد وحذر ونشر المدرعات في استعراض للقوة ووجه الاتهام وربط الدعوة بقوي خارجية، ورئيس مجلس الوزراء «د. كمال الجنزوري» ووزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي ووزير الإعلام، والأحزاب والقوي الإسلامية بدءا بحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي والجماعة السلفية والجماعة الإسلامية، ونقابة الأشراف وقادة التيار السلفي، وحزب الوفد والأحزاب اليمينية التي خرجت من رحم الحزب الوطني المنحل، كحزب المواطن المصري وحزب مصر الحديثة وحزب مصر القومي.

بينما اتخذ حزب الوسط موقفا وسطيا قائما علي عدم المشاركة في الإضراب، مع تأكيده علي وطنية الداعين والمشاركين في الإضراب، وتشديده علي أن «أي نوع من الاحتجاجات السلمية هو حق لكل شعوب العالم التي تتمتع بالحرية وتعيش في ظل حكم ديمقراطي، خاصة عندما يكون الشعب يطالب بمطالب مشروعة تتعلق باستكمال مطالب ثورة شعبية من أعظم ثورات العالم..».

ولكن الإضافة المهمة لموقف الرافضين للإضراب، هي المعارضة الحادة من اتحاد الصناعات المصرية وغرفة الصناعة وجمعية مستثمري ٦ أكتوبر والاتحاد العام للغرف التجارية.. أي ممثلو الرأسمالية المصرية.

ولم تتجاوز الأسباب التي استندوا إليها في رفضهم للإضراب، القول بأن الدعوة للإضراب «هي دعوة للفوضي» وأضراره ستكون أكثر بكثير من فوائده، ويشكل «تهديدا للاقتصاد الوطني الذي يعاني مشكلات جمة تحتاج إلي تكاتف الجميع من أجل التغلب عليها».

ويرد علي هذا القول الباحث وأستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية «سامر سليمان» مؤكدا أن «أي إضراب بالتأكيد سيكلف خسائر اقتصادية، ولكن نحن نحتاج للتضحية ببعض الخسائر لتحقيق إنجاز أهم.. فالخراب الاقتصادي الذي نعاني منه حاليا يعود لأسباب سياسية، ولن نتمكن من تحقيق أي إنجاز اقتصادي يصلح هذا الخراب دون إصلاح للدولة، وهو ما يحتاج بدوره إلي وسيلة ضغط قوية».

ولنتذكر معا الشعار الذي رفعته الأحزاب والحركات العمالية والطلابية.. «الإضراب مشروع مشروع.. ضد الفقر وضد الجوع».

بـحـثـا عـــن رفـيـــق لـلـــروح

فريدة النقاش

رغم أنه اعتمد علي نتائج بحث أجرته باحثة في عام ٢٠١٠ بالتعامل مع عينة من عشرين ألف شخص حول علاقة الحب فيما بينهم، وكان بعضهم قد أنشأ هذه العلاقة عبر مواقع الحب علي الإنترنت، أقول رغم هذا فإن دكتور «فنكل» توصل إلي نتيجة فحواها أنه من الصعب جدا الوصول إلي الحب سواء عن طريق الإنترنت أو أي طريق آخر، ولكنه استدرك قائلا إن هذه النتيجة ليست دعوة للامتناع عن استخدام الإنترنت في البحث عن الحب فالإنترنت ليس سوي أداة شأنه شأن المقهي، أو هذا المنحني القريب من شارع نسكنه، حيث يتجاوب الإنسان بسرعة من نبض قلبه بعد أن تكون عيناه قد التقطتا نظرة عابر غريب تماما مثلما تضغط علي فأرة الكمبيوتر علي أمل أن يأتي يوم يصيبك فيه سهم كيوبيد في سويداء القلب. الحب علي الإنترنت هو صيحة من صيحات العالم الحديث فائق السرعة.

أجري د. فنكل ومعاونوه من الباحثين في علم النفس الاجتماعي بحثه، وهم جميعا متشككون في فائدة الإنترنت كأداة للتوفيق بين محبين، أو بالأحري أداة للتقريب بينهم، منهم لم يتصلوا إلي دليل علمي يقول إن مواقع «المواعدة» عبر الإنترنت قد عظمت فرص التوافق بين الرجل والمرأة حين يلتقيان، ذلك أن الأبحاث التي أجريت علي نتائج ترتيب المواعيد عبر المعرفة الافتراضية بين شخصين بقيت سرية وملكا للشركات التي أطلقت هذا المشروع سنة ١٩٩٥ وحققت منه أرباحا تصل إلي بلايين الدولارات.

ولابد لنا أن نتوقف أمام هذا الرقم للأرباح الذي نشرته مجلة الإيكونوميست البريطانية، لأن ضخامة الأرباح تعني ببساطة أن ملايين المواطنين رجالا ونساء لجأوا إلي هذه الوسيلة بحثا عن رفيق للروح ربما بعد خيبات كثيرة في واقع العلاقات الاجتماعية.

في سياق مقارنته بين العلاقات الإنسانية والقيم المرتبطة بها في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي قبل أربعين عاما توصل المفكر الاشتراكي حينذاك «روجيه جارودي» إلي أن الحب هو قيمة أساسية لا غني عنها في النظامين، ولكنه توقف طويلا أمام عنف الاغتراب الذي يقع فيه الإنسان في ظل الرأسمالية، وكان النظام الاشتراكي لم يسقط بعد آنذاك، وإن كان الحب في النظام الاشتراكي والزواج المترتب عليه هو أكثر أصالة وحرية من ذلك الحب والزواج الذي يخضع في نهاية المطاف لأساس العلاقات الاجتماعية في ظل الرأسمالية، حيث يجري تحويل كل شيء إلي بضاعة، وتخضع العلاقات البشرية برمتها للضرورات الاقتصادية التي تغرق في الحسابات الأنانية الباردة.

ولكن يحلق الحب بعيدا عن حسابات الربح والخسارة والمنفعة العارية التي هي قانون الرأسمالية الأصيل فلا يحكمه إلا الولع والحنين ودقات القلب التي تناجي رفيق الروح، أي لكي توجد علاقات زواج حر حقا وحب حر حقا يجب أن يقع إصلاح جذري في العلاقات الاجتماعية، إصلاح لعبور فجوة الانقسام الطبقي وصولا لإلغاء الطبقات نفسها، ويعلمنا تاريخ علاقات الحب وأساطيره الكبيرة عبر حياة الإنسانية في كل العصور كيف وقف هذا الانقسام الطبقي صخرة عاتية بين عشاق بعضهم ماتوا حبا والبعض الآخر قتل نفسه لاستحالة الوصول للمحبوب بسبب الحواجز الطبقية.

وحتي الحب بين أشخاص من طبقة واحدة يظل دائما عرضة للضغوط التي تفرضها إما حماية الثروة أو البحث عنها أو الخوف من ضياعها في ظل تقلبات السوق وفوضاها، لأن السوق في ظل النظام الرأسمالي هي لاعب أساسي لا في الاقتصاد وحده إنما في العلاقات الاجتماعية وحياة البشر وعواطفهم أيضا فدعونا نحلم بأن يأتي اليوم الذي تتوقف فيه السوق عن التلاعب بحياة البشر ليصبح الحب الصافي ممكنا، ويصبح الزواج اختيارا شخصيا حرا بين رجل وامرأة يختاران بعضهم سواء عبر الإنترنت أو علي المقهي أو في مكان العمل.

وكل عيد حب وأنتم بخير